الأمم المتحدة

A/61/97

الجمعية العامة

Distr.: General
21 June 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٦ من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى أن السلطات اليابانية تسعى في الآونة الأخيرة إلى دفع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان باتجاه أسوأ مرحلة في تاريخها على الإطلاق، بمحاولة تدويل ''مسألة الاختطاف'' التي تمت تسويتها بالفعل بين البلدين.

ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة وحدها، قررت اليابان أن تطلب تعاون البلدان التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذه المسألة، بينما تسعى في الوقت ذاته إلى عرضها على مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

وتسعى السلطات اليابانية إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تدويل ''مسألة الاختطاف'' التي تمت تسويتها بالفعل، بالقيام عمدا بتسليط الأضواء عليها مستغلة سياسة العداء التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في محاولة للتملص ببراعة من التزام اليابان بتسوية مسألة جرائمها السابقة عن طريق ترويج إشاعات كاذبة كما لو كانت ''مسألة الاختطاف'' هي مسألة أساسية في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان.

* A/61/50 و Corr.1.

260606 260606 06-39991 (A)

وهذه العلاقة هي بطبيعتها علاقة بين ضحية ومرتكب جرم. فإذا ما أُريد تطوير العلاقات الثنائية، يتعين على الأخير أن يقدم الاعتذار والتعويض الواجبين إلى الضحايا.

وأرفق طي هذا بيان المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتزويدكم والدول الأعضاء بفهم أفضل للظروف الفعلية فيما يتعلق بـ ''مسألة الاختطاف'' (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٦ من القائمة الأولية للدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

(توقيع) باك غيل **يون**

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية

١٣ حزيران/يونيه، جوتشي ٩٥ (٢٠٠٦)

تسعى السلطات اليابانية في الآونة الأخيرة إلى دفع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان إلى أسوأ مرحلة في تاريخها بالإصرار في تحركاتها على تدويل ''مسألة الاختطاف'' التي تمت تسويتها بالفعل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان.

ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة وحدها، أثارت تلك السلطات ضجة كبيرة حيث قررت أن تتوسل إلى البلدان التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتماس تعاونها الرسمي في تسوية المسألة وأوفدت أسرة ميغومي يوكوتا إلى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لـ ''التماس'' المساعدة. وتحاول هذه السلطات، غير مكتفية بذلك، إلى عرض المسألة على مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

وتسعى السلطات اليابانية، بمحاولاتها ''تدويل'' ''مسألة الاختطاف''، التي تمت تسويتها، بزيادة تسليط الأضواء عليها عمدا، إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستغلال السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها والتملص ببراعة من التزامها بتسوية مسألة الجرائم التي ارتكبتها في السابق عن طريق تشويه قوام العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان مستغلة ''مسألة الاختطاف''.

إن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان هي في جوهرها علاقات بين معتدى عليه ومعتدي. ومن ثم، يتعين على الأخير أن يقدم الاعتذار والتعويض الواجبين إلى الضحية إذا أُريد تسوية مسألة العلاقات الثنائية.

وقد أنزلت اليابان بالشعب الكوري آلاما إنسانية ومادية ونفسية مبرحة في الماضي.

فمنذ نصف قرن، جندت اليابان قسرا أكثر من ٨,٤ ملايين كوري، وارتكبت جرائم قتل وحشية بحق أكثر من مليون كوري. كما اختطفت وجندت ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية وأجبرتهن على العمل بوصفهن ''نساء للمتعة'' للجيش الياباني الإمبراطوري. وهذه جريمة لاأخلاقية خطيرة للغاية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

ومع ذلك، لم تقدم اليابان حتى الآن أي اعتذار صادق إلى الشعب الكوري بأسلوب ينم عن التواضع. بل على العكس، فإنها لم تعترف بأفعالها الإجرامية و لم تفكر في تقديم أي تعويض عنها. وبالنظر إلى أن الأصول تقضي بإيجاد تسوية لتلك الجرائم، وأن وجهة النظر الأخلاقية تملي ذلك، ينبغي لليابان أن تشرع في تقديم الاعتذار والتعويض عن تلك الجرائم الشائنة للغاية التي ارتكبتها بحق الإنسانية في القرن الماضي.

وكما أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل أكثر من مرة، فإن ''مسألة الاختطاف'' قد تم حلها تماما بفضل جهودها المخلصة.

إن ''مسألة الاختطاف'' هي حادث بغيض، جاء نتيجة لظروف استثنائية ناشئة عن العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان. ومع ذلك، فقد اعتذرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا للحكومة اليابانية عنها ووعدت بمنع تكرارها وبذلت قصارى جهودها المخلصة لتفهم المسائل التي أثارها الجانب الياباني من منطلق الإنسانية.

وقد أرسلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''المختطفين'' وأطفالهم إلى اليابان وزودت اليابان بما يقرب من ٥٠ ساعة من الشهادات من أولئك الذين عانوا أو الذين شهدوا كيفية موت بعض ''المختطفين'' لمساعدتها على التحقق من وفاتهم.

وفعلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل ما في وسعها، بما في ذلك تسليمها لليابان حتى المتعلقات التي خلفها المتوفون ورفاتهم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قامت الحكومة اليابانية، أيضا، بالإعراب رسميا عن امتنانها، مبدية بذلك تفهمها للجهود المخلصة التي بذلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسوية ''مسألة الاختطاف''.

ونظرا لأن هذه هي الحقيقة التي لا سبيل لإنكارها، تصرفت السلطات اليابانية بأسلوب مخادع بحيث تجنبت إعلان الحقائق السابقة الذكر داخليا حتى الآن. وهي تدعي أن ثمة بعض ''المسائل التي لم تتم تسويتها بعد'' سعيا منها إلى تضليل الرأي العام.

والأسوأ من ذلك أن السلطات اليابانية تقوم بتمطيط الحقيقة بالقول بأن المتوفين ما زالوا على قيد الحياة عن طريق إساءة استخدام المواد التي سلمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طيب خاطر. وإنه من غير المعقول على الإطلاق وليس من الذوق السليم أن تطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعادتهم إلى اليابان.

ويتبين مدى صفاقة اليابان من الحقيقة التالية: فبالرغم من أن الجانب الياباني التقى شخصيا بزوج ميغومي يوكوتا، فإنهم يقولون إن لديهم شكوكا في أن الرجل هو في الحقيقة زوجها. كما تؤكد اليابان أن رفات الزوجة التي سلمها زوجها هي رفات كاذبة، إلا أنهم لم يعيدوها إلى الأسرة المكلومة.

و ''مسألة الاختطاف'' يجري تشويهها والمبالغة فيها بوصفها مسألة ''معلقة'' في الأوساط اليابانية. ومن بين العوامل التي أسهمت في ذلك هو ما قامت به السلطات اليابانية من عمل ينطوي على الخيانة بإساءة استخدامها للمسألة السالفة الذكر بأسلوب مغرض لتحقيق استراتيجيتها السياسية من الألف إلى الياء.

وإذا ما كانت لدى السلطات اليابانية إرادة حقيقية لتسوية ''مسألة الاختطاف''، ينبغي لها بطبيعة الحال أن تبلغ بوضوح الأسرة المكلومة للضحايا وذويهم بالجهود المخلصة التي بذلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصورة الحقيقية للمسألة. وعليهم أن يكفوا عن القيام بأي نوع من الحيل التي تضلل الرأي العام، والتي لن تؤدي إلا إلى تعميق وجهات النظر التي تنزع إلى الشك لدى الشعب.

إنهم بتدويلهم للمسألة إنما يسعون إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورفع مكانة ''قياداتهم'' محليا وغرس ''مفهوم جديد للدولة'' يقوم على المغالاة في النزعة الوطنية في اليابان وبالتالي تبرير سياساتهم التي تنحو نحو التسليح.

ويجدر بالسلطات اليابانية أن تفكر مليا في الأثر الخطير الذي سيحدثه الوضع الراهن على العلاقات عموما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان.

ولن يتحرك العالم على النحو الذي يتوخاه الرأي الياباني غير الموضوعي.

ومهما بذلوا من جهد للترويج لـ ''مسألة الاختطاف'' لطمس الجرائم المرتكبة ضد الكوريين كافة، فإن شعبنا سيُحمل اليابان المسؤولية عن جميع الجرائم التي ارتكبتها في السابق وسيجبرها على دفع تعويضات عنها.